

المقادير كماله فقلت ان فاسق شاك فلا قبل
شهادته في غير شرط الحلف او بمالك
مدا يطرح بها صدق او بشروطه فلا يكون
شبهة ويستلزم في توجبه ضمنية قوله القول
فيقول المتألف قد ف بالهمل في انا اجمعه
اعني اليه وكذا الشهادة الزائدة
القولية بشرط القلاع وعدم وعرضه ولا يعود
وذلك لانه آو من ان تملك بكلامه اعلم
فصل لا يحكم بشا عدا لا في هلاله وخطاه
في الاكله ويشترط للثلاثة اربعة وعلا في الاكله
اشا صحت قول اربعة وعلا في الاكله

وأما قوله في بيان ونحوه كذا بل
 من ^{٢٢٥} كذا من
 عتق مائة من الأبدان وما يطعم عليه رجال
 من الكساح والطلاق والرجعة والطلاق
 والرجوع والعتق وما يورث من الأبدان وما
 يورث من شهادة على شهادة رجلان وما
 يختص بمسألة النساء والأولاد رجالاً والنساء
 كإكارة وملاوة وخيضة ورضاع وعيوب
 تعطل الشاهد فيثبت ما سبقه ويأرجع نسق
 وما لا يثبت به رجل ولا رجلان لا يثبت به رجلان
 وما يثبت به رجلان لا يثبت به رجلان

وهو ما لا يثبت شي بالموافقين وبين قائل
يخلف المدعى بعد شهادة شاهدين وقائل
ويذكر في حلف صديق الشاهد ان ذلك
الحلف وطلب عين خصمه فله ذلك فله
نكل فله ان يخلف بين المصدق في الاطراف
كان بيده امانة وولد فله فقال رجل هذه
مستور لدق علقمت بهذا فله ان يخلف
مع شاهدين ثبت الاستيلاء كاستيلاء الولد
وحديثه في الاطراف لو كان سيدا غلام
فقال رجل كان له عقاب فقتله وخلف مع
شاهد فله ان يخلف انتوا غدا ومعه حتى

والراوية في وقتها لا يكون منهم ^{مؤلفا}
 وحلف في وقتها ^{٢٢} (لقد نصيبه ولا يشاك
 فيه) ويطلق من وقت الحلف يتكلموا في حضر
 وهو كقول من كان غائبا أو صبيا أو مجنونا
 فالحلف حثب أنه لا يفتض نصيبه ما إذا كان عدو
 خلفه وأخذ بغير إعادة شهادة ولا يجوز شهادة
 على فعل كثر أو نصيبه كالأب والامه والإخوة
 وتقبل برأيه من الأقوال كالمقدشتر طسعهما
 وإبصار قائلها لا يقبل الحق إلا أن يقرب في
 أذنه فيمكن أن يفتخه يشهد عند فاضل وعلى
 التصحيح والوجه في الخبر ثم عني شهدا كان

المشهور بما يعرف به في الاسم والنسب
والذي يقع له شخص أو يدعى به في العلم
عرف عنه باسمه ونسبه شهيد عليه
في حضوره أو في غيبته ولا يجوز
شهادته على من ينسب له أو على من ينسب
لنائبه عنهما يعني إلى ما ينسب ويسمى
ويشهد عند الاداء بما يعلم به من العمل
عليه لا ينسب له عدل أو عدل عن غيره
والعمل على خلافه ولو قام به شخص
بحق وطلب المذبح التسمي على القاض
بالعلم والاسم والنسب إلى ما ينسب له

بالتسليم على منسب من لم يبق في حياة ولا لم
 في الجمع من موت على الخدم منكم وكن
 ووقف وانكاح في ملك في الجمع
 الجمع عند المحققين والاكثرين والجميع
 الجوار عن الله اعلم في شرط التسليم سماعة
 من الجمع من تراطوهم على الكذب قبل
 يكتفي من عدلهم ولا يجوز الشهادة على ملك
 محرم في يد ولا ينفذ في تصرف في مدة نصيب
 وتكون في حياة في الجمع في حياة
 ملك في حياة في حياة في حياة
 في حياة في حياة في حياة في حياة

الضيق في غنافة فصل جعل الشهادة فوض
كتاب في الشكاح وكذا الاخرين والاعتراف
وكتابة الصك في الاصح وكذا لم يكن في الصك
الا اثنان ان مهمما الاداء فلوا يرى في الصك
الاخرين قال الخلف معه عصي وان كان
بهمود قالوا فوض كتابة فلو كان من
اثنين في مهمما في الاصح وان لم يكن الا واحد
ان معان كان فيما بينك بشا من عصي
فلا قيل ان لم يكن الاداء الا من يحمل الصك والاداء
اتفاقا ولو عيوب الاداء شرط ان يرى
من مشاهة المدعى وقيل ودين مسافة

فمن قال هو كذا من غير ان يدعي هو نفسه
 جمع عليه قيل ان مقتضى فيه لو ثبت ان
 لا يكون كيدون او عن غيره فان كان
 الشاهد على شهادته او ثبت القاضى من
 ثبوت الشهادته على الشاهد في غير
 عقره لا يثبت على المدعى في حمله ان
 يثبت على ثبوتها انما شاهد بكذا واشهدك
 او اشهد على شهادتي او يثبت شاهد
 على قاضى او يقول اشهد ان فلان على
 فلان كذا او اشهد بكذا او عندي شهادة
 بكذا وايضا المذيع عند الادلة جهة الفعل

فان لم يرد في وثق القاضي به فلا بأس ولا
يصح العمل على شهادة قيس في هذه الشهادة
ولا عمل المنسوخ فان كانت الاصل او غالب
او مرض لم تنفع شهادة الفرع وان سجد
رودة او غشق او غدا او منعب ويطونه
كونه على التجميع والبر العمل فاع
او عند فاذى وهو كامل قبلت فمكفى
شهادة اثنين على الشاهدين وفي قول
يشترط لكل رجل او امرأة اثنان وشوط
قبول ما قلنا او تعمس الاصل يرب او يرب
او من غير يشق حضرة او غير يشق

غدا في يوم قليل فاعلموا اني رسول الله
 فلا تستعجلوا في حكمي فاني قد اذعنكم
 قبل قولي شهدوا على شهادة عدلين او
 عدلين لم يسموهم لم يسموهم رجعا
 عن الشهادة قبل الحكم استمع او بعد وقيل
 استمعوا وقالوا الحق في او عقوبة فلا وبعد
 لم يضمن فاذن المستوفى فصاها او قبل ردة
 او تهم ربا او جلد او مائة وقالوا انهم
 عظيم قضاة اذ ذرهم خلفهم على القاضي
 قضاة اي قال تعبدت فان رجعا مرو
 قتل الجميع قضاة ان قالوا تعبدت فان قالوا

الخطا في نصف مائة منهم نصف مائة
ونصف مائة منهم نصف مائة
او دية او مع الشهود كذلك في كل
شركة ولو شهدوا بطلاق ما كان رضاع او ايمان
او فرق القاضى او جادام الفراق وهو مثل
وفي قول نصف مائة كان قبل خطه فلهما
الطلاق و فرق مودعها مايت بينهما كان
بينهما رضاع فلا غرم ولا غرم ولا غرم ولا غرم
غرموا في الاصل مع مائة مائة مائة مائة مائة
عليهم الغرم او بعضهم وبقي نصيب فلا غرم
وقيل يندم قضيت وان نقص النصاب ولم

في كل واحد من هذه النسخة
 التي هي من المخطوطات
 والبرهان على ذلك
 في كل واحد من هذه النسخة
 التي هي من المخطوطات
 والبرهان على ذلك
 في كل واحد من هذه النسخة
 التي هي من المخطوطات
 والبرهان على ذلك
 في كل واحد من هذه النسخة
 التي هي من المخطوطات
 والبرهان على ذلك
 في كل واحد من هذه النسخة
 التي هي من المخطوطات
 والبرهان على ذلك

وقد ثبت ان الحق عين الله اخذها ان الحق
ثبت والحق ثبت النفع الى قاض الحق
على غير مستمع من الاداء الى الحق لا يعمل الحق
تعالى له او على الحق ولا يثبت الحق على غيره
من ماله في كذا غير حجة ان الحق على الحق
او على غير مستمع او مستكر ولا يثبت كذا
وقيل ثبت النفع الى قاض قاض الحق
قال كسر باب وكتب بدار افضل المال به
ثم الماخذ من حيث يتكلمه ومن غير حيث
وقيل ثبت رغبة الى قاض حيث لا يثبت
مضمون على في الاصح ليضمنه ان يثبت

تلكه ميسره ولا يخذل فوق حيث ان امكن
 الاختيار له اخذ مال غيره ^{٢٤١} علة في الظاهر
 ان المال من غير من يخالف قوله الظاهر والمذ
 عليه من موافقه فاذا اسلم زوجان قيل
 فقال اسلمنا معا فالتكاح باق فيقال تينا
 فهو تدعى وتسمى ادعى بهذا الشرط بيان
 حصة نوع و قد يدعى وصحة وكسبان
 اختلاف مقامه او عينه تضبط كسبان
 وصفها بصفة التلم وقيل يجب فيها ذكر
 للقوة فان تلغت ومن متعوبة وجب
 ذكر التمة او تكاها لو كلف الاطلاق على

الأصح على تقدير صحة ما يؤول إليه من شاهد
عند رضاءها النكاح يشترط ما كان
أمة للأصح وحيث ذكرنا المولى من المولى
وحيث عنت أو عقد ما التاكيد وحيث
كفى الإلتلاف في الأصح من قولنا عليه
بينة ليس له تخلف المدعي فإن ادعى داء
أو امرأة أو غيرها عين أو غيرها أو ما ضاها
تخلف على ما يؤول إليه كذا الأمر ادعى عليه نفسه
شاهد أو كذبه في الأصح فإذا استعمل
ليالي يدافع أمهل ثلثة أيام فإحدى
توكل ما يقع فقال أنا الحق فالقول غلابة أو في

مضرب لمن فيه يد لم يقبل ولا حجة ارف
 بينكم له ان لو لم يكن استنادهم
 الى القاطنوا بكن الضعيف وهو مخير
 وان كان لغو وقيل كماله ولا شمع وهو
 دين من فعله الاصح فصل في المذبح
 عليه على السكوت عن جواب الدعوى
 جعل كلفنا كل فان ادعى عشرة فقال
 لا قل مني المشقة لم تكلف حتى يقول ولا
 بضعها وكذا يختلف ان ائت على في
 العشرة وانما يصح عليه من كل عقد المالك
 على استحقاقه دون عشرة بنون واخوة

وإذا ادعى الاستيفاء إلى سبب كما فرضت
كفاه في الغياب لا يستحق على شئ أو فعلة
كفاه لا يستحق على شئ أو لا يستحق قبول
الشخص ويخلف على حسب جواربه
فإنما جاب بنى السبب المذكور وخلف على
وقيل له يخلف بالبنى المطلق ولو كان
بين مزجون أو مكرى وأدعاء الكفر كغيره
لا يفتى فيهم فلو اعترف بالملك في
الزمن والإحسان فالصحيح أنه لا يفتى إلا في
فان عجز عنها وخاف إلا أن اعترف
بالمالك مخد الزمن والإحسان فحلت له

يقولون ان ادعيت ملكا عظيما فلا بد ان ي
 تسليم الي ان ادعيت موقرا فادون ^{في} الحجب
 والادعوى عليه عينا فقل ليس هي طيان
 رجل لا امرته او ابني الطفل او وقف
 على القبر او مسجد كذا ما لا يصح ان لا يصرف
 المحصورة ولا يخرج منه بل يحلف المدعى انه
 لا يملكه التسليم ان لم تكن بينه وبين اتق
 لمعان حاضر يمكن مخاصمته وتخليقه سل
 فان صدقه ضاروب المحصورة منه وان
 كذبه فالحق في يده المفقور فيسلم الى الذبح
 وقيل يحلفه الحاكم لظهوره في الملك وان

لفرق بين طوبى من لم يصح اليه من الخصال
 ويوقف الامر حتى يقبل اليها شيئا كان
 كان الذي ينفذ في كل قطيعة من هذه
 غايته في جعلها في كل واحد من هذه
 ان يكون في هذه كمن ينفذ في كل واحد من هذه
 الجوانب في كل واحد من هذه
 في كل واحد من هذه
 ولا يصدر في كل واحد من هذه
 وسيقول في كل واحد من هذه
 على اليك في كل واحد من هذه
 انما هو الذي كان تقياً فعلى في كل واحد من هذه

دينا المودة فوفا الى ايمانك حلف على حق العلم
 بالله المستحق لوقته الى حق عبدك على ما يجب
 كمال الامانة حلف على الميثاق فوفا وقال
 في وجهته حلف على الميثاق فوفا والله
 المستحق لوقته فوفا بظن من كلفه حلفه
 او خطابه وانهض نية القاضى المستحلف
 كل من حلفه او فوفا لخلاتها او استثنى حيث
 لا يصح القاضى لم يرفع اثره الى الفاسدة
 ووجه وجهته عليه من اوراقه بطلانها
 ان من فوفا حلفه لا يحلف قاضى على تركه
 الظلم في حكمه ولا يشرحه له لم يكن حلفه

مدعى عليه القاضى لم يخلف بعد وقت
يبلغ طالبه من تنفيذ قضاة الخصم في الحال
لا اشارة فلو خلفه او اقام به حكمة اخرى
قال المدعى عليه قد حلفنى من فليصله حكم
لم يصلنى حكم - في الاصح وانما كل حكم
المدعى بقضاه و يقضى بنكوله وانما الحكم
ان يقع لانا ناكل او نقول له القاضى
اخلف فيقول لا اخلف فان سكت حكم
القاضى بنكوله ونحوه المدعى اخلف حكم
بنكوله واليمين الردودة في قول كتيبة
وفي الاصل كما قرأ المدعى عليه فلو اقام

الذي عليه من ذلك في باب اوله فاما في الجمع
 فان لم يخطئ الذي فقام يستعمل في مستطاعه
 في الذين هو ليس له نظر في العضم فان كان
 في غيره لم يجر له حكمه في غيره فعمل ثلاثة
 ايتهم قيل ابدوا وان استعمل الذي على ان
 استعمل في ينظر حكمه لم يعمل فعمل ثلاثة
 في لو استعمل في فاعدا في الفاعل استعمل في الآخر
 الخائن من طول ليدركه فادعى في فاعدا
 الى سابع اخر في فاعدا من فاعدا في فاعدا
 اليهم في فاعدا في فاعدا في فاعدا في فاعدا
 انها في فاعدا في فاعدا في فاعدا في فاعدا

له فلكن في كل الامور عرفت الموت وقيل في
وقيل ان اذ في بطون في كل الامور
ادوية في كل الامور في كل الامور
سقط في كل الامور في كل الامور
في كل الامور في كل الامور
لو سقط في كل الامور في كل الامور
بيته في كل الامور في كل الامور
بيته في كل الامور في كل الامور
بيته في كل الامور في كل الامور
ان الله في كل الامور في كل الامور
وقد كنت في كل الامور في كل الامور

ليكن اشترى منك من ابي لي ملكي فاما
 يتعين فليتم المخرج ^م من ابي لي ملكي
 او اذ كان المخرج الا ان يذكر استقالاته
 في المال بينه او اذ كان في ذكر الاستقالات
 في الاجرة والمذهب ان يذيل عدد شهر
 استقالاته مع كذا لو كان لا يذيلها
 والاشهر في كل ما يذيل فان كان الاشهر
 يذيل مع الشاهد على الاظهر
 من اشهر من لا يذيلها بالاشهر
 والاشهر من اكثر فالأظهر من جميع الاشهر
 فلهذا جاز الاجرة والمزادة المتأخرة

[illegible]

على ما به في الشرع في قول لا إلا أنه الذي ملك
 فقال في قول المشتري في الوارد ^{في} ملكنا ^{في} ملكنا
 بعد ذلك مع غيره لم يذكر أن ذكرنا
 من حيثنا الخوض ^{في} قال اجعلنا البيت
 بغيره فقال له جميع الدار بالمشتري فافانما
 يتكسرون فيلزمه أن يكون في قول مقدم الشايع
 والوارد عننا شافيا في يدنا ^{في} كل منهما
 بيعة أنه اشتراؤه قد ثبت ^{في} فان اختلف
 في حكمه لا يرق في الاتفاق ^{في} ولو قال
 كل واحدنا بمفلكه كما فافانما فان اتخذ
 فان فافانما فافانما فافانما فافانما

الذين ان فكنا ان اطلقنا او اسلحنا في
الاحقر ولو كانت عن اهل اسلام واهل
فقال كل من اصابنا على دينه ان يحضر
انه كان نصرانيا صدق النصراني فان
قاما لم يثبت على اهلين قدم الاسلام فلهذا
قيدت ان لا يخرج كلامه اسلحه وعكسه
الاخرى من اهلنا على اهلنا واهلنا
وانما كل يومه انه يات على دينه فلهذا
ولو كانت نصراني عن اهل اسلام واهل
فقال المسلم اسلمت بهدونه فلهذا
يقنا اننا النصراني على دينه فلهذا

يوجب فاصلا ما عا قدّم التصريف فلو
 انما في اسلام الاربع في رمضان واما
 التمام فاقول الاربع في شعبان وقال
 المتصريف في سؤال في التصريف
 واما قدّم بيننا اسلام على عينة ولو كانت
 عن ابوين كاضرب واثنين مسلمين
 فقال كل واحد على نفسه اربعة ايام
 بالثلاثين وفي قولنا هو قسمة على اثنين
 في كل واحد اربعة ايام شهدته له اعتق
 في خمسة سائمة اخرى غائما وكل واحد
 ثلثها كان يختلف لان قدّم اسبق

فان لم يقدرا مع فائدة الطلق اقول يقع
 وقيل في قولنا يفتق من كل نصف ذلك
 المتعصب يفتق من كل نصف ذلك اعني
 ولو شهدا بغير ان اذنا وعي بيننا
 ففتق ذلك ومان كان حليوان اذنا وعي
 فذلك وقعي يفتق غايرو هو ثلثه ثلث
 لقائمه تلك الوردان تقاسمون ايش
 الرجوع فله في سائر من غايرو ثلثه
 بعد سائر من سائر في سائر في سائر
 مجزب والاصح اشترط الحزب في كل واحد
 ولا يكون مستند لجانب فاذا اذنا وعي كل واحد

وَاصَافِيهِ إِلَى جَهَنَّمَ نَسْتَقِي كُلَّهُ وَبِهِ رَحْمَةٌ تَحْتَمِلُ
 وَأَمَّا أَنْفُكَ فَكَذَلِكَ لَنْ يَرْفَعَهُ فِي الْأَرْضِ وَكَانَ
 الْحَقُّ فِيهِ وَتَحْتَاجُ إِلَيْهَا كُنَايَةً مِنْهَا لَا يَكُونُ
 عَلَيْكَ لَا سَلْطَانُ لَا سَبِيلَ لِأَخِيذَةٍ أَنْتَ سَامِعٌ
 أَمْسِ بِمَوْلَاكَ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ لِلطَّلَاقِ
 بِرَقَبَةٍ لَمْ يَدْنِ مِنْ حَقِّهِ وَلَا يَمْلِكُ أَنْ يَرْجُو
 أَنْ يَكُونَ قَلْدٌ لَكَ أَوْ خَيْرٌ مِنْكَ وَكَانَ فِي
 تَعْلِيمِ مَنْ عَمِلَ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَ نَفْسَهُ فِي الْحَيَاةِ
 عَمَلًا أَوْ أَعْتَقَ نَفْسَهُ عَلَى الْوَفَاءِ أَوْ أَوْفَى حَقِّهِ
 الْوَفَاءُ يَقُولُ أَوْ قَالَ لَهُ الْعَمَلُ فَأَعْتَقَ عَلَى الْوَفَاءِ
 فَكَيْفَ يَكُونُ عَمَلُهُ فِي الْحَالِ وَكَانَ مِنْهُ إِلَّا الْوَفَاءُ

قالوا فان جعلت نفسك باليتيم فماذا انت
 قالوا لا نرى لك في البيع والاشتق في الحال عليه
 البتة في الوجود شيئا وان لم نقل فاعلم انك
 او اعتقتك دون مالك عطاؤا لو اعتقه
 عن ذكرك او لو كانت ارجل او رجل او رجل
 لم يمتوا خلاصا بعتق الآخر واذا كان بها
 بعتق فاعتق احدهما كله او بعتق نصفه
 فان كان مفسدا بعتق الباقي لم يفسد ولا ي
 اليه او الى الميراث فان لم يمت في ذكرك فم
 الاصلان في نفع القترية بنفس الاعناق كما
 هو في العباداء القيمة في قول الله عز وجل انما

بالإعتاق واستيلا داحل المشرق على المرو
يقرب على غلبته في تعذيب شريكه في
من مهر مثل وتجرى الأقوال في وقت
حصول الشراية فعلى الأول فالأب لا يملك
قيمة حصة من الولد ولا يرى تدبيره
في بيع الشراية ولا يملكه ولا يملكه في الأول
قال الشريفة ما عرفت نصيبك في الأول
قيمة نصيبك في الأول نصيبك في الأول
والحق نصيب الميراث في الأول نصيبك في الأول
بالإعتاق ولا يرى على نصيب الميراث في الأول
قال الشريفة ما عرفت نصيبك في الأول

بعض نصرة ان ما عتق الشريك وهو من
 يسر ^{٣٨١} في نفسه ان يفتقر الى ان يفتقر الى السراية
 بالاعتقاد فقد علمه ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 ما عتق الشريك فان كان المولى يفتقر الى
 عتق يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 كلامه في ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 في ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 وان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 فان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى
 الشراية اعتقاده باختياره فان يفتقر الى ان يفتقر الى
 فان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى ان يفتقر الى

والميتة من غير ذكواتها لا يملكها ولا يملكها غيره
فصل اذا ملك امرأته من غير ان يملكها غيره
عقل ولا يشترى لطفه في نفسه ولا يملكها
له او يملكها فان كان كاستياعه في الفسخ
فان لم يفسخه لم يملكها ولا يملكها غيره
كان في الفسخ ففسخ او فسخ الفسخ في نفسه
في بيت المال او في بيت غيره من بيت المال
من ماله من ماله لا يملكها غيره من ماله
وقيل من بيت المال لا يملكها غيره من بيت المال
من ماله ولا يملكها غيره من ماله
لا يملكها غيره ولا يملكها غيره ولا يملكها غيره

الدين او محتاجا فغيره كالمهنة والمخالف من
 الظلم ^{Par} قالوا ومن عبد بعض قد بسببته
 نفس بل استعمل بعض من يرضى على سبب
 قيمة ما في نفسه اعترف في مرض مودة عبدا
 لا ملك غير عتق نفسه فانه كان على حين ضعف
 لم يرضى شي عنه ولو اعترف ملك لملك غيره لم
 يرضى به لو اعترف لوجهه يرضى عنه وكذا لو قال
 اعترف بملككم الملك حر ولو قال اعترف بملك
 كل عبد يرضى به قيل يرضى من كل ملك في المصاهرة
 استقر في ذلك راع مساوية يكتب في اثنين
 وعده في احدى عتق وتكون في الثانية

كما سبق وشرح واحدا منهم اخرجهم فان خرج
العتق عتق واما الاخران فلو اخرجوا
واخرجت اخرى جازم ان من خرجت اخرى
استانهم ثم اخرج رغبة على الحرية يخرج رغبة
عتق وكذا وان كانا اربعة فمما اخرج رغبة
واخرج ما اثنان في اخر ثمانية اخرج اربعة
وسم عتق فان خرج العتق اثنان في الثانية
عتق وان كانا اربعة عتق وان كانا اربعة
عتق فمما اخرج عتق فمما اخرج عتق فمما
عتق فمن خرج منهم الثالث اخرج
فوق ثمانية وان كان ثوبت بهم بالعتق

كسنة فيهم سواء قبلوا اثنين اثنين أو القيمة
 ذلك في السنة كسنة قيمة آخرهم ^{٣٩٣} مائة قيمة
 الشئ مائة القيمة أية جعلت الأول جزأين
 جزأين الثلاثة جزأين وان تعدد القيمة كما هو
 فيهم بموافقي قولهم وقد ثلثه لجزأ واحد
 وقد اجدها ثبات فلان خرج العتق لواحد
 عتق ثم اخرج لثلاثين اثنين راق
 الاخران ثم اخرج بينهما فيمن ران خرج له
 العتق ثلاث الاخر وفي قول كسنة كل واحد
 في راق عتق وخرج اول وثلاثين في
 ثلثين مائة من الاول والله اعلم والقول

استجابات ر قبل اجاب فاذا افتقنا بعضهم
بقضية لظهور حال يخرج كل من في الازمة
عنقوا و لهم كتبهم من في الاتفاق ولا يخرج
الواحد عما اتفق عليهم وان خرج طائفة منهم
انصرفوا عن من عنق بقضية حكم بمقتضى اتفاق
الاتفاق من اثنين فثبت خيل في قوله كتبهم
من مثله غير محسوب من المثلثات من عنقوا
ر فيقا قوم و قوم الموت وحصل من الشكوك
هو في كتب الباقى قبل الموت في الاتفاق
فلما اعتق ثلثة لا يملك غيرهم قيد في الجحد
مائة فكتب احد منهم مائة افرع خلاف خرج

[illegible]

عنوا اليه والى فليت الامير فيمن اعنق الجد النحر
الى من الوفاة اعنق الجد في الاصل في النحر
فان اعنق الاب بعد النحر الى من الوفاة ويلي
ينبغي ان يكون الامير في من الاب فتحت الى من
من الى الجد واره ان هذا هو الجد
لنفسه واره وكذا في نفسه في الاصح في
الاصح المنصرم لا يعنق من الله اعنق
ك...
بعد عتق او اخذت او من
لما استفتك بعد عتق وكذا في
من على المذهب في اصح كتابه عنق

كملت سبيلك بعد حرفي وجرى مقتدا كان
^{٣٥٥}
 في قولك المشي والمشيقت وكلت حتى دخلت
 كان دخلت فانت على بعد وقتا فان
 القصة في مات عنق والاعلان يشترط الاول
 كقولك المشي فان قال ان مشي وخطك
 فانت حرا شرط دخول بعد الموت
 في الذي هو ليس للوارث بعده قبل
 ولو قال افاقت ونظي فهو فانت حر
 فلو ارث استخدا من في الشهر كسك ولو
 قال اني مكنت فانت حري ارا انت حري
 فلو ان شئت اشترطت المشي متصلة

فان قالوا متى شيعتنا فليزاجي قالوا قالوا لعلها
اذا شئت فانك جئت لم يمتد حق بموافقتهم
احدها الحسن لو ان تبعه فصيله ولا يصح قوله
بجنتك وصني الامير وكذا من سئل عن الامير
ويصح من سفيه وكافوا صلى الله عليه وسلم
على احوال ملكهم لو دبر ثوران يد لم يطل
على المذهب ولو ان يد المذهب لم يطل في الحق
حل من الدين انما قالوا كان لكفر عند
تسلم من دين نقضت بيع عليه ولو دبر كافر
كافرا فاسلم ولم يرجع السيد على القديس
نزع من سيدك وصرف كسبه اليه وفي قوله

يساعده في بيع المديونية والندب ^{٢٠٦} يبيع المديونية
 بصفته في قول ^{٢٠٦} وصيغة قوله باي ثم يملكه المدين
 المدين يبيع على المورث بصفته لو رجع عنه يقول
 كما سئل في صفته نقضه وجبت فيه ضمان
 في ارضية والافلاق لو غلق مدين نصفه
 صح وعقوب الاسبق من الموت والصفه
 قوله وطه مدين ولا يكون رجوعا فان اولها
 الجمل تقديم ولا يصح ندب المدين في ارضيه
 مكاتب وكاتبه مدين صح ولو لم يمت جديده
 من كتابه لو فدا لا يثبت للولد حكم المدين في
 المالكين ولو فدا لا يثبت له حكم المدين

على الذهب فان ما في الروح جمع في تدبيره ادم
تدبيره وخلق من روحه وخلق من روحه
خلاصه فان ما في الروح جمع في تدبيره ادم
صحيح وكان روحه في الجسد وخلق من الجسد
عنه المسمى الولد في قول الله
بالصفة عتق ولا يجمع تدبيره في تدبيره
لجنايته فنو عتق بالوقت من العتق كذا
بعضه بعدا في عتق على صفة
عقبت بالمرض كان عتق في مرضه
فان عتق من العتق فان العتق
الصحة في عتق في المرض فهو العتق

فقلت فشرطنا تكليف وإطلاق وكنا
المراد من الفلأى فان كان له مثله
كطية كذا فليس له ملك غيره وإلا
ما بين وبعده ما بين عنق وان ادعى ما بين
نشاء ولو كانت من تدعى على اقوال
فان قضاة بطلت على الجديد لا تصح كتابة
مرحون ومكرى وشرط الوضو كونه
وتساموا جازا في سنة ومما يجوز فالكس
وقيل ان ملك بعضه وباقيه غير بشرط
اجل وتنجيم ولو كانت على حذو
فدينار عند انقضائه فهو باطل ان يشعروا

كذا فسند ما لو قلنا كما ثبتت في بعضك هذا
 الموقوف بالحبس فيهم الألف وعلق الحرية بالأية^{٣٨٨}
 فالله تعالى في كتابه يردون البيع ولو كان في
 على عود من منجم وعلق عنهم بالأية فالنص صحتها
 في بيع على أن يثبتهم يوم الكتابة من أوقافهم خصته
 عتقوا عن كل رفق ويصح كتابة بعض من ياقبه
 بغيره ولو كانت كلمة جميع في المرق في الأظهر
 ولو كانت بعض في المرق في المرق في الأظهر
 فمن لم يرد في كذا ان دون أو كذا له على
 الله ولو كان ما سماه أو كذا له في الأظهر
 التبرع أو حصل المال على التبرع أو كذا له في الأظهر

فخرجوا من ارضهم الى ارض اخرى فكتبوا في
قوله من ارضهم الى ارض اخرى فكتبوا في
نصيبه وقوم الباقى الى ارضهم فكتبوا في
يكونوا المستحقين بحظه من ارضهم الى ارضهم
يدفع اليه والى ارضهم الى ارضهم فكتبوا في
البنى الاصح انهم كفى القبح على ارضهم الى ارضهم
بحسب المال فان قبحه يكون بحسب المال
واستحقاقه الى ارضهم الى ارضهم فكتبوا في
والاخرى في بحسب مهر والى ارضهم الى ارضهم
قيمته على الملقب رت اوتت حصة الى ارضهم الى
فان عجوزات عتقت بنوته من قبل اوتت من كل ارض

وان كان قال عند الحق اني حق فان خرج منها
ظهيرة واحدة احدى اركانها من خارج الاخرى
ولا يفسد باقها على المذهب ولو شرب
الجاري لثة اذ فاته فظن انها واحدة والظاهر
شبهه فان قال في الكفاية بعد الحديث
لذلك، فتدبر في فهمه في قوله عتقا في
مستوفى في الاظهر فان واقعة بعد الحق
لحق في مستوفى في قوله كان عتقا في قوله
والمعنى في قوله ان عمل النجوم لم يغير المبدأ
على القول ان كان له في الاستماع في قوله
خفوا من خوف علي ولا يغيره في قوله

المطابق في اللغة: اسم للمطابق، وهو الذي يطابق غيره في اللغة.

فانما الوضع النجس لا يولد ولا يصح مع النجس

فَلَا اَعْتِيَا مِنْ مَعْنَاهَا وَلَوْ رَاجَعَا إِلَى الشَّيْخِ

يُحَقِّقُ فِي الْأَعْمَالِ وَيُطَالِبُ بِالسَّيِّئَاتِ الْمَكْرِيهَاتِ

و بکاتب المشتري عما اخذ منه من الاصول

رقت في الجحيم فلم يبق لها في المشقة

فوق حقيقه القولان و غيبه كميده و غيبه

ملفوظات امیر کاتب - ج ۲ - فصل اول

الحمد لله الذي جعلنا من جنس واحد

فَقَتَلَ تَحِيَّيَ بْنَ لُؤَيٍّ مِمَّا الْقَوْمِ فَكَانَ الْكَلْبَانَةُ

لا تترك من جهة الشمال من طرفها

ان كان يجوز عن الامانة ويجازي المالك ان كان له
الاداء وان كان له نفسه لم يملكها وان كان له نفسه
المضيق والمضيق بنفسه وان شاء الحاكم ولا
المضيق في الاصح ان لو استعمل المالك غيره
النجم استعمله انما هو ملك المالك وان كان له
فله وان كان له نفسه عرض امهله لبيعها فان
عرضه كساده فله ان يملكه ولا يملكه غيره
ايام وان كان له مال لا يملكه الا لغيره
ان كان له عرض من حديق والافلا والحق
وهو خايب في الشئ المضيق فلو كان له مال
فليس له على الاداء منه ولا المضيق بنفسه

ولو دعى القاتل الى رجل ملك ولا ينفق
 التمسك به في القتل لم يملكه بالذبح
 اليه ولو قتل سيدا فله امته فطعن على ان
 على الامانة قتل خطا الخدم امسه فان لم يكن
 فله تعيين في الاجم او طعن فيه فاستصاصه
 والدية كاسبق ولو قتل اجنبيا او قطعه مني
 على مال او كان من اهل الذمة لم يملكه
 الاطمن فمعه ولا يملكه فان لم يكن معه شيء
 فمساك المستحق تعيين بعينه القاضى في بعض
 الاطمن فله ان ينفق منه شيء بقيت فيه الكفاية للعتد
 فله ان ينفق منها ما اقلوا عنه من هذا الجناية

ابو ابراهيم بن ابي القاسم الكندي قال لو قتل المكاتب
بطلت ربايته وبقوله كسبه وبقوله كسبه وبقوله كسبه
المكاتب في الملة الغيرة وبقوله كسبه وبقوله كسبه
فيه ولا حظ في الملة الا في كسبه وبقوله كسبه
ولو اشترى من غيره من غير ان يكون له كسبه
وصار له كسبه غنق او غنق لم يصح لا ان يبيع
ولا ان يفتن فيه بل لا يفتن في كسبه وبقوله كسبه
في كسبه وبقوله كسبه وبقوله كسبه
في كسبه وبقوله كسبه وبقوله كسبه
في كسبه وبقوله كسبه وبقوله كسبه
في كسبه وبقوله كسبه وبقوله كسبه

هكتمو الصديق صدقاً وتعالى شياً ما يعرف سبيل
 الخلق ما ولا الصديق لئلا قال له ^{٢٩٢} وصفت
 عنك النجم الاقلام قال له الحق فقال له الاخر
 او المكي طريقي الشريعة وطوريات عن ابي
 فهدى فقال كان في المكي ان كان صدقاً
 فان صدقاه فمكاشف فان اعتق به واما
 تسمى استلزام لا يمتنع بل هو متفق فان ادى
 نصيب اللانحوسو كله وكلامه الابحاث
 عني ووجه على المتفق اركان موسى او لا
 فمضت فوجدت هذا الملقب في الاخر قلت
 انك لست بالمتفق والله اعلم وان صدق

احد ما قصته به كذاب وصيب للكذب فمن
فان اغتر الصلح فالمذهب انه يقر به
ان كان مؤسرا كذا
اموات كذا اذا الخيل منه خولده
خيا او ميتا او ما تجوز ان يكون
السيد غير بنكاح فالولد رقيق
ولا نصير ام وانما ملكها ان يشبهه قال الله
تحر ولا تصيروا ام ولدا وان ملكها في الاطهر
قوله ولا تصيروا ام ولدا وان ملكها في الاطهر
وارش جفاية عليها او كذا ان ويحكم فيه
اذنها في الاصح من يمن ميمها ودمها

بالاداء في بيعه كسبه وقد تنطبق في الله لا يفتق
 فانه وقد تلحقه ريت مستقلة ونصح الرخصة
 في قبته ولا يصرف من الله سائر الكاشير في الفها
 في ان الاستيفاد مستحقة فانه لا يملك ما يخلو
 في جميع الكاشير ان كان منسوبا وهو عليه
 بقيمة يوم العتيق فان انشأ قاولا للفقير
 في جميع هذا حبيب ضاحي المصلح في الحق
 اقول في الفقير في سائر هذا الجيد الذي بالآخر
 في الفقير والمثاني في ضامها والثالث في ضا
 في الفقير الرابع لا يستقطر الله اعلم فان فيها
 في الفقير في الفقير في المال فقال الشهد

كنت ضيف فأكبر سادف العبد يمينه
بطلان الفاسد يحنون من السيف وقلماء
عليه لا يحول المبدأ لا اذى كيلة فانك
سيدة او فان تهضف فاق تحلف الطرب
على نفي العلم ولو انك توافق لان
صفتها غير الما ان لو كن قبض ما يرميه
لم تنفع الكفاية في الاصح بان
الناس وان كان فيه وقد في الكفاية
بعض القبوض والديه عقولهم
ما ادى والا
ولو قال كاتيك وانا



کتابخانه سلطنتی

